أثر استراتيجية التنويع على عائد ومخاطر محفظة القروض في البنوك الكويتية

The impact of the diversification strategy on loan portfolio's return and risk in Kuwaiti banks

سهام بوخلالة[1,*]، نورة محمدي[2]

[1] كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (boukhlala_sihem@y)

[2] كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ، (nourarabbouh@gmail.com)

تاريخ الاستلام : 2022/03/25 ؛ تاريخ القبول: 2022/04/29 ؛ تاريخ النشر : 2022/06/18

ملخص : هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى تأثير التنويع في محفظة القروض على عائد المحفظة والمخاطر المرتبطة بها لدى البنوك التجارية، حيث شملت الدراسة عينة مكونة من خمسة بنوك تجارية مدرجة في السوق المالي الكويتي، على مدى الفترة ما بين 2010-2020،وقد ركزت الدراسة على التنويع حسب طبيعة العميل والتنويع الجغرافي كمتغيرات مستقلة، حيث تم الاعتماد في قياسهما على**مؤشر**HHI(Herfindahl-Hirschman) التقليدي، أما المتغيرات التابعة فتمثلت في عائد محفظة القروض الذي تم قياسه بنسبة الفوائد والعمولات من القروض إلى إجمالي القروض، ومخاطر محفظة القروض التي تم قياسها بنسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض، وقد استخدمت الدراسة نماذج بانل لتقدير العلاقة بين هذه المتغيرات؛

توصلت الدراسة إلى أن التنويع الجغرافي يؤثر بشكل معنوي وطردي على عائد محفظة القروض، لكنه لا يؤثر بشكل معنوي على مخاطر المحفظة، كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر معنوي للتنويع حسب طبيعة العميل على عائد ومخاطر محفظة القروض، إضافة إلى أن تأثير التنويع على عائد محفظة القروض والمخاطر المتعلقة بها يختلف من بنك إلى آخر.

الكلمات المفتاح : بنوك ؛ محفظة قروض ؛ تنويع ؛ عائد ؛ مخاطر.

تصنيف JEL : C33 ؛ D21 ؛ G21

Abstract:

This paper aims to test the impact of customer and geographical diversification on loan portfolio's return and risks, using panel data on **5** Kuwaiti listed commercial banks during 2010-2020 period. TraditionaL **HHI** index was used to measure diversification as an independent variable. While the dependent variables were the loan portfolio return, which was measured by the ratio of loan interest and commission to total loans, and the loan portfolio risks, which were measured by the ratio of loan loss provisions to total loans. We find that There is a significant and positive effect of geographical diversification on loan portfolio return, but There is no significant effect of geographical diversification on loan portfolio risks, The results also shows that there is no significant effect of customer diversification on loan portfolio return and risks. Furthermore, they reveals that the effect of diversification on loan portfolio return and risks differs from one bank to another.

Keywords: banks, loan portfolio, diversification, return, risks.

Jel Classification Codes : C33 : D21 : G21

* المؤلف المرسل.

I- تمهيد :

تشكل محفظة القروض في البنك المصدر الأساسي لتحقيق العائد، حيث تعتبر القروض أكثر أنشطة البنوك ربحية، إلا أنها تتميز أيضا بدرجة عالية من المخاطرة، لذلك تولي البنوك أهمية كبيرة لاختيار الطرق المناسبة التي تمكنها من إدارة محفظة القروض بشكل كفء؛ و في هذا الإطار تتبع البنوك استراتيجيتين أساسيتين في إدارة محفظة القروض هما: استراتيجية التنويع واستراتيجية التركيز(التركز الائتماني)، إلا أن الاختيار بينهما يعد من أكبر الإشكاليات التي تواجهها البنوك، حيث ترتكز استراتيجية التنويع على النظرية التقليدية للبنوك ونظرية المحفظة لماركويتز[1]، و تؤكد هاتين النظريتين على أهمية تبني استراتيجية التنويع في القروض إذ أنها تعتبر الحل الأفضل لتدنية المخاطر الائتمانية، إلا أن هذه الاستراتيجية قد تكون مكلفة بحيث تؤثر سلبا على عوائد القروض، إذ تتطلب تمتع البنك بخبرات في مجالات مختلفة[2]، كما أن بعض البنوك قد تعاني من صعوبة الوصول إلى عملاء متنوعين جغرافيا بالرغم من تطور مجال الصيرفة الإلكترونية، إلا أن هذه الأخيرة تتطلب بدورها توفر أطر قانونية وتقنية قد لا تمتلكها الكثير من البنوك، إضافة إلى ذلك فإن استراتيجية التنويع تعتبر غير جذابة لأنها تنتج المنافسة[3]، وهذا ما يدفع الكثير من البنوك إلى اللجوء لاستراتيجية التركيز بهدف التخفيض من التكاليف و تعظيم الأرباح، فبالرغم من أن معظم الدول تفرض على البنوك قوانين تمنعها من تركيز عملياتها المصرفية على عميل واحد أو عدد محدود من العملاء، إلا أن الكثير من البنوك تفضل التعامل مع العملاء أو القطاعات التي تمتلك فيها خبرة ومعرفة أكبر، مما يزيد من درجة تركز محفظة القروض لديها، ويرفع من مخاطر التركز الائتماني التي أصبحت تعتبر أكثر أنواع المخاطر تأثيرا على القدرة الائتمانية للبنوك، وقد أكد الكثير من المحللين أن هذا النوع من المخاطر كان السبب الرئيسي للأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم سنة 2008 والتي نشأت بسبب تركيز البنوك الأمريكية على قروض "الرهن العقاري "،كما أن لجنة بازل أوصت في المقررات II وIII على ضرورة الاهتمام بقياس مخاطر التركز الائتماني، وتكوين مخصصات لمواجهتها مما يقلل الخسائر خلال الأزمات المالية[4].

I-1-إشكالية الدراسة:

يعتبر اختيار الاستراتيجية الأنسب لإدارة محفظة القروض من أكثر القرارات أهمية في البنك، حيث يؤثر التنويع سلبا على العائد بينما يرفع التركز من درجة المخاطرة، وقد يرتبط تحقيق التوازن بين هاتين الاستراتيجيتين بالإشكالية الأبدية للبنوك وهي الموازنة بين العائد والمخاطرة، وقد اختلفت الآراء بين مؤيد لفكرة التنويع الذي يؤدي إلى توزيع المخاطر، ومؤيد لفكرة التركز والتخصص في منح الائتمان والذي يؤدي إلى تخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح، إلا أن الفترة التي تلت الأزمة المالية العالمية 2008عرفت اتجاها واضحا من الخبراء والمتخصصين في مجال البنوك نحو التأكيد على ضرورة تبني استراتيجية التنويع في إدارة محفظة القروض.

في الكويت، تشير التقارير المالية لأغلب البنوك وخاصة التقليدية منها، إلى اهتمام هذه الأخيرة بسياسة التنويع كأداة للتقليل من المخاطر، وقد ارتأينا في هذه الدراسة اختبار مدى تأثير التنويع في محفظة القروض على عائد المحفظة ودرجة المخاطرة فيها، وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية:

كيف يؤثر التنويع في محفظة القروض على مستويات العائد والمخاطرة لدى البنوك التجارية في الكويت؟

I-2-فرضيات الدراسة : من أجل التمكن من الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة، يمكننا الانطلاق من الفرضيات التالية:

-الفرضية الأولى: يؤثر التنويع في محفظة القروض حسب طبيعة العميل بشكل **ذي دلالة معنوية** على عائد المحفظة لدى البنوك محل الدراسة؛

- الفرضية الثانية: يؤثر التنويع الجغرافي في محفظة القروض **بشكل ذي دلالة معنوية** على عائد المحفظة لدى البنوك محل الدراسة؛

-الفرضية الثالثة: يختلف تأثير التنويع في محفظة القروض على عائد محفظة القروض من بنك إلى آخر.

-الفرضية الرابعة: يؤثر التنويع في محفظة القروض حسب طبيعة العميل بشكل **ذي دلالة معنوية** على المخاطر المتعلقة بمحفظة القروض لدى البنوك محل الدراسة؛

-الفرضية الخامسة: يؤثر التنويع الجغرافي في محفظة القروض بشكل **ذي دلالة معنوية** على المخاطر المتعلقة بمحفظة القروض لدى البنوك محل الدراسة؛

-الفرضية السادسة : يختلف تأثير التنويع في محفظة القروض على مخاطر المحفظة من بنك إلى آخر.

I-3-الدراسات السابقة:

أثبتت العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين التنويع في محفظة القروض وأداء البنوك التجارية بأنه لا يوجد هناك إجماع على طبيعة هذه العلاقة ، حيث اختلفت النتائج باختلاف الدول والأفكار و الآراء، وفيما يلي نستعرض بعض هذه الدراسات:

- **دراسة(Acharya, Hasan &Saunders ,2006)**[5] التي هدفت إلى المفاضلة بين استراتيجيتي التنويع والتركيز(التخصص) في محفظة القروض، ومعرفة أيهما الأفضل للبنك من حيث تأثيرهما على العائد والمخاطرة، وقد اعتمدت الدراسة على معطيات 105 بنك من البنوك الإيطالية على مدى الفترة 1993-1999، من خلال اختبار العلاقة غير الخطية بين العائد والتركيز/التنويع في محفظة القروض كدالة في المخاطر باستعمال المعادلات الآنية(SUR)،وذلك بالنسبة لكل بنك على حدى؛ ميزت هذه الدراسة بين التنويع على مستوى القطاعات الصناعية، والتنويع على مستوى القطاعات الأخرى(القطاع الحكومي، القطاع العائلي، القطاع المالي...)؛ وقد توصلت الدراسة إلى أن التنويع يؤثر سلبا على عوائد البنك، سواء كان على مستوى القطاعات الصناعية، أو على مستوى القطاعات الأخرى، كما أنه ينتج مخاطر ائتمانية أكبر خاصة بالنسبة للبنوك عالية المخاطر، كما أثبتت الدراسة أن التنويع في أصول البنك-بشكل عام-غير مضمون لتحقيق أداء فائق أو قدر أكبر من الأمان للبنوك، وأن البنوك التي تعتمد على تركز القروض قطاعيا أو جغرافيا أفضل أداء من تلك التي تعتمد على التنويع.
- **دراسة (عثمان،2008)**[6] وقد سعت إلى دراسة مدى توجه البنوك نحو تطبيق تقنيات تخفيف الائتمان من ضمنها التنويع في المحفظة الائتمانية، وكذا تحليل أثر استخدام هذه التقنيات على قيمة البنوك، ومن أجل ذلك استخدمت الدراسة بيانات لـ11 بنكا من البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2001-2006، بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد إضافة إلى الاستبيان؛ تم قياس قيمة البنك باستخدام نموذج Tobin's Q ، كما تم الاعتماد في قياس متغير تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية على الاستبيان، في حين تم قياس المتغيرات المستقلة الأخرى باستعمال مجموعة من النسب المالية؛ وقد خلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لمخففات مخاطر الائتمان بما فيها "تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية" على قيمة البنوك محل الدراسة، كما أكدت الدراسة على أن تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان لها دور فعال في الحد من مخاطر المحفظة والتعثرات الائتمانية.
- **دراسة (Tabak, Fazio&Cajueiro,2010)**[7] والتي كان الهدف منها اختبار ما إذا كان التنويع في محفظة القروض حسب القطاع الاقتصادي يؤدي إلى تحسين أداء البنك و التقليل من المخاطر، حيث تم استخدام بيانات شهرية لعينة من البنوك البرازيلية، وقد اعتمدت الدراسة على طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة**(FGLS)** في تقدير العلاقة بين التركز في محفظة القروض وعوائد البنك، كما اعتمدت على نموذج بانل الديناميكي وطريقة الفروق العامة للعزوم **(PANEL-GMM)** في اختبار أثر التركز على المخاطر؛ توصلت الدراسة إلى أن التركز في محفظة القروض يرفع من عوائد البنك ويخفض من مخاطر عدم التسديد، كما وجدت الدراسة أن البنوك العمومية والأجنبية محل الدراسة أقل تأثرا بمستوى التنويع مقارنة بالبنوك الخاصة، كما أشارت إلى توجه متزايد لأغلب البنوك في البرازيل نحو التركيز .
- **دراسة (chen et all, 2013)**[8] وقد سعت هذه الدراسة إلى اختبار أثر التنويع القطاعي على العائد والمخاطر لدى 16بنكا من البنوك التجارية في الصين خلال الفترة 2007-2011، وذلك بالاعتماد على نماذج بانل، و استعملت في ذلك مقياسا جديدا للتنويع تمثل في مؤشر **HHI المعدل بالمخاطر** ، وقد أشارت النتائج إلى أن التنويع القطاعي يؤدي إلى تخفيض العوائد والمخاطر في الوقت نفسه.
- **دراسة(علي علي،2015)**[9] والتي هدفت إلى قياس أثر تركز محفظة القروض على مستوى القطاع الاقتصادي و على مستوى خطوط الأعمال على أداء البنوك، حيث تضمنت عينة الدراسة بيانات ستة بنوك تقليدية خاصة مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة 2010-2014، وقد اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار المتعدد لتحديد العلاقة بين أداء البنك والتركز القطاعي والتركز على مستوى خطوط الأعمال؛ توصلت الدراسة إلى أن تركز المحفظة الائتمانية على مستوى القطاع الاقتصادي وعلى مستوى خطوط الأعمال يؤثر بشكلٍ طردي في أداء البنوك، و أن هذا التأثير لا يختلف فيما إذا التركز في المحفظة على مستوى خطوط الأعمال أو على مستوى النشاط الاقتصادي.
- **دراسة(فائق،2015)** [10]التي سعت إلى معرفة أثر التنويع في محفظة القروض على عائد المحفظة و مخاطرها لدى البنوك التجارية في سوريا، حيث شملت عينة الدراسة ستة بنوك خاصة على مدى الفترة 2009-2012 باستخدام البيانات الربعية لهذه البنوك، وقد تم الاعتماد على نموذج الانحدار البسيط لتقدير العلاقة بين المتغيرات، واختبارT لتحديد الفروق الجوهرية بين متوسطات المتغيرات للبنوك محل الدراسة؛ خلصت إلى عدم وجود تأثير معنوي للتنويع في محفظة القروض على عائد ومخاطر المحفظة لدى البنوك محل الدراسة مجتمعة، في حين أن هناك اختلاف في معنوية هذا الأثر فيما بين البنوك.
- **دراسة (الغرايبة،درادكة،الباش،2016)** [11] وهدفت إلى معرفة أثر التنويع في محافظ القروض على عائد البنوك التقليدية الأردنية البالغ عددها ثلاثة عشر بنكا، وذلك خلال الفترة ما بين 2000-2011، وبالاعتماد على نماذج بانل، وقد توصلت الدراسة إلى أن التنويع في محافظ القروض للبنوك الأردنية يؤثر سلباً على عائد البنوك، وأن العلاقة بين العائد والمخاطر لدى هذه البنوك هي علاقة سلبية، مما يؤكد عدم ثبات نظرية المحافظ مع التنويع في محافظ القروض للبنوك الأردنية.
- **دراسة (Raei et all,2016)**[12] حيث كان الهدف منها دراسة أثر التنويع القطاعي في محفظة القروض على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ومخاطر القروض، وقد استعملت الدراسة بيانات سبعة بنوك مدرجة في بورصة طهران خلال الفترة

2009-2014، بالاعتماد على نماذج بانل، وقد تم التوصل إلى وجود علاقة معنوية بين التنويع في محفظة القروض والمخاطر، بينما لا وجود لعلاقة معنوية بين تطبيق استراتيجية التنويع وأداء البنك ممثلا بمؤشري ROA و ROE، كما أشارت الدراسة إلى أن حجم البنك هو الذي يؤثر على العائد على الأصول(ROA) والعائد على حقوق الملكية(ROE).

- **دراسة (بلعجوز،بشيري،2016)**[13] وقد هدفت هذه الدراسة إلى إظهار أهمية التنويع وأثره في تجنب مخاطر التركز الائتماني، وذلك من خلال دراسة تحليلية لبيانات مجموعة البركة المصرفية لسنة 2015، حيث توصلت إلى أن مجموعة البركة المصرفية تعتمد على استراتيجية التنويع الجغرافي والتنويع في الصناعة، كما أنها تولي أهمية كبيرة لمخاطر الائتمان حيث أنها تغطي أكثر من 26 دولة.
- **دراسة(المملوك،2020)**[14] التي تمثل الهدف منها في معرفة أثر تركز محفظة القروض على مستوى القطاع الاقتصادي، على ربحية ومخاطر البنوك الإسلامية الخاصة في سوريا و المدرجة في بورصة دمشق، وذلك خلال الفترة 2011-2018؛

اعتمدت الدراسة على نماذج تحليل البيانات المقطعية (Panel Data) لتحديد العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وقد أشارت نتائجها إلى وجود علاقة طردية بين درجة التركز الائتماني القطاعي في محفظة القروض ودرجة المخاطر التي تتعرض لها البنوك محل الدراسة و كذا مستوى أدائها ، إضافة إلى عدم وجود علاقة بين درجة التركز الائتماني القطاعي في محفظة القروض وعائد المحفظة.

- **دراسة (Huynh, Dang,2020)**[15] حيث هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر التنويع القطاعي في محفظة القروض على العائد والمخاطرة في البنك على مستوى السوق البنكي في دولة الفيتنام، وذلك باستخدام عينة من 30 بنكا خلال الفترة 2008-2019، اعتمدت الدراسة على نموذج بانل الديناميكي **(PANEL-GMM)** في اختبار العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، وقد أشارت النتائج إلى أن التنويع القطاعي يعيق أداء البنوك محل الدراسة حيث أنه يخفض من عوائدها و يرفع من مستوى المخاطر الائتمانية لديها.

شملت الدراسات السابقة الذكر عينات من البنوك التي تنشط في اقتصاديات مختلفة منها المتقدمة كإيطاليا والصين ومنها النامية كالبرازيل، إيران و فيتنام، كما تركزت أغلب الدراسات العربية في كل من الأردن وسوريا، وقد هدفت معظم هذه الدراسات إلى اختبار أثر التنويع والتركز الائتماني على العائد والمخاطرة في البنك، حيث ركز البعض منها على الأداء ممثلا بمؤشرات ROA و ROE كدراسة(Acharya,Hasan&Saunders ,2006)،دراسة(chen etall,2013) ،دراسة(Tabak, Fazio&Cajueiro,2010) دراسة (الغرايبة،درادكة،الباش،2016) دراسة (Raei et all,2016)و دراسة (Huynh, Dang,2020)، أو مقاسا بنموذج Tobin's Q كما في دراستي (عثمان،2008) و(علي علي،2015)، في حين ركزت دراسات أخرى على عائد محفظة القروض مقاسا بنسبة الإيرادات من القروض إلى إجمالي القروض كدراسة(فائق،2015) و دراسة(المملوك،2020)، أما بالنسبة للمخاطر فقد أجمعت الدراسات على استعمال نسبة القروض المتعثرة كمقياس للمخاطر الائتمانية؛ وفيما يتعلق بالمتغير المستقل الذي يتمثل في التنويع(التركز الائتماني)، فقد ركزت أغلب الدراسات على التنويع القطاعي ماعدا دراسة (علي علي،2015) التي أضافت التنويع حسب خطوط الأعمال، ودراسة (الغرايبة،درادكة،الباش،2016) التي أضافت التنويع حسب شكل القرض، وقد أجمعت الدراسات على استعمال مؤشرHHI لقياس التنويع، في حين انفردت دراسة(chen etall,2013) باستعمال مؤشر HHI المعدل بالمخاطر(Risk-adjusted HHI) الذي يأخذ بعين الاعتبار المخاطر النظامية لمختلف القطاعات عن طريق ترجيح التعرضات النسبية بأوزان المخاطرة لكل قطاع ، كما أضافت بعض الدراسات المؤشرات الأخرى لقياس التنويع(SE , D_r, D_a)كدراسة (Tabak, Fazio&Cajueiro,2010) و دراسة (Huynh, Dang,2020)، و لتحديد طبيعة العلاقة بين التنويع في محفظة القروض من جهة ومستوى العائد والمخاطرة في البنك من جهة أخرى، اعتمدت أغلب الدراسات على النماذج القياسية خاصة نماذج بانل، كما استخدمت دراسات أخرى نماذج الانحدار المتعدد والبسيط والمعادلات الآنية مثل دراسة(Acharya,Hasan&Saunders ,2006)، (عثمان،2008)، (علي علي،2015) ودراسة(فائق،2015)، و**تتميز الدراسة الحالية** بتركيزها على التنويع الجغرافي الذي لم يتم تناوله في أي من الدراسات السابقة الذكر والتي تطرقت إلى علاقة التنويع بعائد المحفظة و مخاطرها ، كما تتميز باختلاف العينة المدروسة و التي شملت عدد من البنوك العاملة على مستوى القطاع المصرفي في الكويت.

أجمعت نتائج أغلب هذه الدراسات على تأييد استراتيجية التركيز في إدارة محفظة القروض، حيث اتفقت كل من دراسة (Acharya,Hasan&Saunders ,2006)،(Tabak,Fazio&Cajueiro,2010)،(علي ،2015)،(الغرايبة،درادكة،الباش،2016) ودراسة (Huynh, Dang,2020) على أن التنويع في محفظة القروض يخفض من عائد البنك ومستوى أدائه كما يرفع من درجة المخاطر الائتمانية، وأن استراتيجية التركيز تعتبر الأفضل بالنسبة للبنك، في حين اتفقت كل من دراسة (chen etall,2013) ودراسة (المملوك،2020) على أن التنويع يخفض من العائد ولكنه يخفض من المخاطر كذلك، وتعتبر دراسة(عثمان،2008) الدراسة الوحيدة التي توصلت إلى أن للتنويع أثر إيجابي على أداء البنك وأنه يخفض من المخاطر.

I.4- أهمية محفظة القروض والمخاطر المتعلقة بها :

يشير مصطلح محفظة القروض إلى تشكيلة القروض التي يستثمر فيها البنك أمواله، إذ أنها "تشمل كافة القروض التي يمنحها البنك لعملائه "[16]، وهي تعتبر جزءا من المحفظة الاستثمارية للبنك التي تتضمن أيضا محفظة الأوراق المالية، كما يشار أيضا لمحفظة القروض بالمحفظة الائتمانية وهي تعرف على أنها" مجموعة القروض الممنوحة من قبل المصرف بمختلف أنواعها ، وتشكل هذه المحفظة النسبة الأكبر من أصول المصرف كما انها تعتبر أكثر الأصول مخاطرة والمولد الأكبر لعوائد القطاع المصرفي"[17] ، وتشكل المحفظة الائتمانية ما بين 60 % إلى 70% من إجمالي موجودات أي بنك تجاري[18]، تحتل محفظة القروض أهمية بالغة لدى البنوك التجارية ، وهي تستمد ذلك من أهمية مكوناتها إذ تعد القروض أكثر أوجه الاستثمار في البنك والمصدر الأساسي لتوليد العوائد، كما أنها تعتبر أيضا أكبر مصادر المخاطرة في الوقت نفسه، إذ أن مخاطر محفظة القروض غالبا ما تكون السبب الرئيسي لمعظم المشكلات و الأزمات المصرفية والتي قد ينتج عنها أزمات مالية كبيرة لا تعصف بالبنوك فقط و إنما بالاقتصاد ككل، وخير مثال على ذلك ما شهده العالم إثر الأزمة المالية العالمية 2008 و التي نشأت بسبب مخاطر متعلقة بمحافظ القروض لدى البنوك الأمريكية؛ وبالنظر لأى ما سبق، فإن أهمية محفظة القروض تتجسد في كونها أداة استثمارية تعمل على تحقيق التوازن بين أهم عنصرين في أية عملية استثمارية على الإطلاق وهما : العائد والمخاطرة[19].

أولا: عائد محفظة القروض:

يتكون عائد محفظة البنك – بشكل عام – من مجموع العوائد المتولدة من الاستثمارات التي تتضمنها هذه المحفظة، حيث يتمثل العائد من كل استثمار في ناتج قسمة صافي الربح المتولد منه على قيمة هذا الاستثمار[20]،و يتشكل عائد محفظة القروض عموما من إجمالي الفوائد والإيرادات من القروض والتمويلات التي تتكون منها المحفظة، حيث يتمثل العائد الكلي بالنسبة للقروض في سعر الفائدة المتفق عليه إضافة إلى ما يحصل عليه البنك من عمولات وعوائد في العمليات المرتبطة بمنح القرض[21] ، ويعتبر تعظيم العائد الهدف الأساسي الذي يسعى البنك إلى تحقيقه من خلال تشكيل محفظة القروض، ويتأثر ذلك بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، نذكر منها:[22] حجم الودائع في البنك و مدى استقرارها ، مدى التزام البنك بتعليمات السلطات النقدية، سياسات الإقراض المتبعة، مستوى الطلب على القروض، الكفاءة في إدارة محفظة القروض.

يرى ماركويتز(Markwitz) أن معدل عائد المحفظة يمكن قياسه من خلال المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان لمعدل العائد على الاستثمارات الفردية المكونة لها، حيث يقاس الوزن بالقيمة النسبية للاستثمار[23]، وبتطبيق ذلك على محفظة القروض فإن عائد هذه المحفظة يساوي مجموع العوائد المتوقعة من كل قرض مضروبة في الأوزان النسبية لهذ القروض[24] ،كما يمكن قياس عائد محفظة القروض في المصارف بأحد مقاييس الربحية المتمثل بمؤشر معدل عائد محفظة القروض والذي يحدد قدرة المصرف على توليد أرباح من استثماره لموارد المالية المتاحة في أنشطة الإقراض الأكثر ربحية للمصرف، ويحسب هذا المؤشر بالصيغة التالية:[25]معدل عائد محفظة القروض =العمولات والفوائد من القروض/ إجمالي القروض.

ثانيا: مخاطر محفظة القروض:

يقصد بمخاطر المحفظة (سواء محفظة القروض أو محفظة الأوراق المالية)درجة تقلب العائد المتولد من مجموع الاستثمارات التي تتكون منها المحفظة[26]، وتتمثل مخاطر محفظة القروض أساسا في المخاطر الائتمانية التي تتعلق بالقروض والكشف على الحساب أو أي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء، وهي تنجم عن فشل العميل المقترض في الإيفاء بالتزاماته بالدفع في الأجل المتفق عليه[27]، حيث تعرف المخاطر الائتمانية بأنها "المخاطر الناجمة عن فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين أو هما معا سواء بالنسبة للاستثمارات في الأوراق المالية أو القروض وفقا للاتفاقات والعقود المبرمة"[28] ، و تحتل المخاطر الائتمانية أهمية كبيرة كونها تعتبر من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك بالرغم من وجود مخاطر أخرى (كمخاطر السوق والمخاطر التشغيلية)، وتشير معظم الدراسات إلى أن أغلب الأزمات المصرفية والمالية التي شهدها العالم نشأت بسبب ارتفاع نسبة القروض المتعثرة في البنوك والتي تعد من أبرز صور المخاطر الائتمانية، كما تتضح أهمية هذه المخاطر من خلال تزايد الاهتمام بكيفية تطوير طرق وأساليب إدارتها من طرف المنظمات والهيئات المصرفية والمالية الدولية كلجنة بازل وصندوق النقد الدولي.

1-صور مخاطر محفظة القروض:

تعتبر مخاطر عدم السداد أبرز أنواع المخاطر التي تتعرض لها محفظة القروض، وهي تنشأ عادة عن عدم قدرة العملاء والمقترضين على سداد قروضهم في الوقت المحدد مما يؤدي بالبنك للوقوع في ظاهرة الفشل المالي، والتي ينتج عنها تعرض البنك لخسائر ناجمة عن الحرمان من عوائد رأس المال المستثمر في القروض، إضافة إلى تحمل أعباء و تكاليف إدارية بسبب اللجوء إلى القضاء من أجل استرداد أمواله[29]، وقد يتضاعف مستوى تأثر البنك بمخاطر عدم السداد عندما يتم توزيع القروض بشكل غير منتظم من خلال تركيز البنوك في منح قروضها على مناطق جغرافية معينة أو نشاطات اقتصادية محددة [30]، وهو ما يطلق عليه بمخاطر التركز الائتماني، و تعرف هذه المخاطر على أنها المخاطر الناشئة عن التوزيع غير المتكافئ

في الائتمان أو أي علاقات تجارية أخرى، أو من التركز في قطاعات الأعمال أو المناطق الجغرافية القادرة على التسبب في تحقيق خسائر كبيرة بما يكفي لتعريض المؤسسات المصرفية و المالية للخسارة[31] ، كما عرفت لجنة بازل هذا النوع من المخاطر بأنها واحدة من صور المخاطر الائتمانية التي تظهر في محفظة القروض المصرفية نتيجة لتركز البنك في التعامل مع زبون أو مجموعة معينة من الزبائن، أو نتيجة الاهتمام بصناعات معينة أو قطاعات اقتصادية او مناطق جغرافية محددة أو مجموعة من النشاطات التي تتأثر بعوامل اقتصادية موحدة[32]، وبشكل عام يأخذ التركز الائتماني شكلين: التركز الفردي(تركز الاسم) و التركز القطاعي.[33]

2- قياس مخاطر المحفظة:

أشرنا سابقا إلى أن مخاطر القروض ترتبط بشكل عام بدرجة تقلب عائد المحفظة، ولذلك فإن درجة المخاطر التي تتعرض لها المحفظة لا تتوقف فقط على المخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات الفردية(كل قرض على حدى)، وإنما تتوقف أيضا على طبيعة الارتباط بين عوائد هذه الاستثمارات، فكلما زادت درجة هذا الارتباط بشكل إيجابي كلما ارتفعت مخاطر المحفظة، وبالتالي فإن قياس مخاطر محفظة القروض رياضيا يرتبط بحساب الانحراف المعياري لعوائد القروض المكونة لها،[34] كما يمكن قياس مخاطر محفظة القروض بالاعتماد على النسب المؤشرات المالية، ومن أهمها نذكر: نسبة الديون المشكوك فيها إلى إجمالي القروض، نسبة توزيع محفظة القروض على قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة ربع سنوية، مؤشرات جودة الأصول مثل: نسبة صافي العائد إلى إجمالي القروض ونسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي المحفظة،[35] وتجدر الإشارة إلى أن البنك يجب أن يقوم بوضع حد معين لمستوى المخاطر الائتمانية التي يرغب في تحملها.

I -5- التنويع في محفظة القروض وعلاقته بالعائد والمخاطرة:

يعتبر التنويع من اهم الاستراتيجيات المستعملة في إدارة محفظة القروض في البنك، وهي تتميز بمزايا مهمة خاصة من حيث قدرتها على التحكم في مخاطر المحفظة المرتبطة بالتركز الائتماني، وقد عادت هذه الاستراتيجية لتجذب اهتمام الباحثين خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008 التي كان سببها الرئيسي تركيز البنوك على قروض الرهن العقاري، حيث برزت أهمية التنويع في حماية البنوك من المخاطر والأزمات المصرفية.

أولا: مفهوم التنويع في محفظة القروض وطرق قياسه

يتيح التنويع الجيد لمحفظة القروض في البنك التخفيف من احتمالات حدوث الخسائر، وهو يأخذ عدة أشكال، ويمكن قياسه باستعمال عدة مؤشرات نتطرق إليها فيما يلي.

1-تعريف التنويع وأشكاله:

يقصد بالتنويع"**Diversification**" قرار البنك الخاص بتشكيلة أو توليفة الاستثمارات التي تتكون منها المحفظة(سواء محفظة القروض أو محفظة الأوراق المالية)، حيث من شأن التشكيل الجيد تخفيض درجة المخاطر التي يتعرض لها عائد المحفظة، دون أن يترتب على ذلك تأثير عكسي على حجم ذلك العائد[36] ، حيث يهدف البنك من خلال تنويع محفظة القروض إلى التخفيض من مخاطر المقترضين غير القادرين على الوفاء بالتزاماتهم عن طريق توزيع مختلف القروض الممنوحة على مجموعات مختلفة من العملاء في مناطق جغرافية جديدة، أو من خلال إنشاء أنواع جديدة من القروض[37] ، إلا أنه ينبغي على البنك في هذا الإطار مراعاة طبيعة ومدى الارتباط بين أنشطة العملاء المقترضين[38]، وتختلف أشكال التنويع وصوره حسب الأساس المعتمد عليه في عملية التنويع هذه، وعادة ما يكون التنويع في محفظة القروض حسب طبيعة المقترض، أو حسب نوع نشاطه والقطاع الذي ينتمي إليه، أو حسب موقعه الجغرافي(الإقليم الجغرافي الذي ينشط فيه)، وعلى هذا الأساس يمكن أن يأخذ التنويع في محفظة القروض الأشكال التالية:

أ- تنويع العملاء: يقوم على أساس طبيعة العميل المقترض ما إذا كان فردا أو مؤسسة، حيث تتجه البنوك إلى التنويع في القروض الممنوحة بين قروض التجزئة الموجهة لتمويل الأفراد لأغراض استهلاكية في الغالب ، والقروض الموجهة لتمويل المؤسسات لأغراض استثمارية.

ب-التنويع القطاعي: ويتمثل في سعي البنك إلى الدخول في أعمال تجارية جديدة تختلف عن النشاط الرئيسي أو الحالي للبنك،[39] وهذا من خلال تمويل عملاء ينشطون في قطاعات وصناعات مختلفة، ومن شأن هذا الشكل من التنويع المساهمة في التقليل من المخاطر التي من الممكن أن تواجه البنك في حال تعرض قطاعات أو صناعات معينة لأزمات مفاجئة.

ج-التنويع الجغرافي: ويكون من خلال التوسع الجغرافي لنشاط البنك والانتقال إلى مناطق جغرافية جديدة، إما عن طريق فتح فروع ووكالات في مناطق جغرافية مختلفة والتواجد في أسواق متعددة،[40] أو عن طريق تقديم خدمات الصيرفة الالكترونية لعملاء خارج الإقليم الذي يتواجد فيه البنك سواء كان ذلك محليا أو دوليا، ويمكن اعتبار هذا الشكل من التنويع ذو أهمية كبيرة لأنه يمكن البنك من مواجهة أصعب أنواع المخاطر و هي المخاطر النظامية الناجمة عن الظروف الاقتصادية العامة غير المتوقعة، فعندما تكون محفظة البنك مركزة جغرافيا أي أن البنك يركز أغلب نشاطه الإقراضي على إقليم واحد، فإن إمكانية تعرضه للمخاطر بسبب صدمة أو أزمة اقتصادية على مستوى هذا الإقليم ستكون أكبر، في حين أن التنوع على هذا المستوى

يجعل البنك قادرا على تحمل المخاطر الناتجة في منطقة معينة وتغطيتها بالعوائد المحققة في المناطق الأخرى، وتقوم هذه الفكرة على فرضية أن التطورات الاقتصادية في المناطق المختلفة لها ارتباط منخفض أو حتى سلبي، وبالتالي فإن احتمالات تعثر القروض أيضا يكون ارتباطها ضعيف.[41]

2- أساليب التنويع وطرق قياسه:

أ-أساليب التنويع: تتفق معظم الدراسات والمراجع على وجود أسلوبين أساسيين للتنويع هما: أسلوب التنويع الساذج وأسلوب تنويع ماركويتز.

-التنويع الساذج: يقوم هذا الأسلوب على فكرة أنه كلما زاد تنويع الاستثمارات التي تتضمنها المحفظة، كلما انخفضت المخاطر التي يتعرض لها عائدها،[42] ويمكن استخدام هذا الأسلوب في محفظة القروض من خلال وضع حد أقصى لحجم القروض الممنوحة لعميل معين، لتحقيق توزيع متوازن لمكونات المحفظة على أنواع مختلفة من القروض، وقد يشمل هذا الأسلوب مختلف الأشكال المذكورة سابقا؛ يمكن تطبيق هذا الأسلوب البنك من تفادي بعض المخاطر الخاصة فقط(غير النظامية)، كما أنه لا يأخذ بعين الاعتبار الارتباط الموجود بين مكونات المحفظة والعلاقة بين العائد المخاطرة داخلها.[43]

-تنويع ماركويتز: يستند هذا الأسلوب إلى نظرية التنويع الكفء التي جاء بها ماركويتز، ويقوم على ضرورة اختيار الاستثمارات المكونة للمحفظة الاستثمارية بشكل دقيق من خلال مراعاة درجة الارتباط بين عوائد الاستثمارات المتولدة منها، حيث كلما انخفض معامل الارتباط بين عوائد الاستثمارات الفردية، كلما انخفضت المخاطر التي يتعرض لها العائد[44]، وبإسقاط مبادئ هذه النظرية على محفظة القروض فإن تنويع ماركويتز يقتضي من البنك ان يسعى إلى تشكيل المحفظة من مجموعة القروض التي يكون معامل الارتباط بين عوائدها أقل ما يمكن، حيث كلما اتجه معامل الارتباط إلى الواحد السالب(-1) كلما تمكن البنك من تخفيض مخاطر المحفظة إلى حدودها الدنيا.[45]

ب-مؤشرات قياس التنويع في محفظة القروض:

يقاس التنويع في محفظة القروض بعدة مؤشرات، من أهمها مؤشر**HHI**(Herfindahl-Hirschman)،ومؤشر **SE** (ShannonEntropy)، إضافة إلى مؤشرات المسافة التي تعتمد على مقارنة الاختلافات بين مكونات محفظة القروض ومكونات محفظة السوق للاقتصاد ككل، إلا أن مؤشر **HHI** يعد الأكثر شيوعا واستخداما في أغلب الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع التنويع في محفظة القروض.

- **مؤشرHHI(Herfindahl-Hirschman)**: يفترض هذا المؤشر أن التنويع الأمثل يمنح تعرضا متساويا لكل قطاع أو منطقة ، ما يعني التوزيع المتساوي للقروض على كل القطاعات أو المناطق، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين **1** و $\mathbf{1/n}$ $(1/n \leq HHI \leq \mathbf{1})$، حيث **n** تعبر عن عدد القطاعات أو المناطق التي توجه لها قروض البنك، وكلما اقترب المؤشر من الواحد كلما انخفض مستوى التنويع والعكس صحيح، ويمكن حساب قيمة HHI لبنك معين في فترة معينة **(t)** بالعلاقة التالية:[46]

$$\mathbf{HHI} = \sum_{i=1}^{n} \mathbf{X_{it}}^2$$

حيث:

n : عدد القطاعات أو المناطق؛

$\mathbf{X_{it}}$: يمثل التعرض النسبي لكل قطاع (أو منطقة) في الفترة **(t)**، و هو يساوي إجمالي القروض التي منحها البنك لقطاع معين أو في منطقة معينة على إجمالي القروض الممنوحة لكل القطاعات أو في كل المناطق التي يشملها نشاط البنك، ويمكن التعبير عنه رياضيا كما يلي.

- مؤشرHHI المعدل والمرجح بالمخاطر: (Risk Adjusted HHI):

يرتبط مؤشر HHI بالتعرض النسبي لكل قطاع أو منطقة يشملها النشاط الإقراضي للبنك، ونظرا لأن كل قطاع يتأثر بمخاطر نظامية مختلفة، اقترحت دراسة (Chen & all,2013) تعديل مؤشر HHI التقليدي بالأخذ بعين الاعتبار المخاطر النظامية التي يتعرض لها كل قطاع وذلك من خلال إضافة أوزان مخاطرة للتعرضات النسبية، حيث يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مستوى التنويع وارتفاع درجة التركيز في محفظة القروض، كما يشير أيضا إلى ان هذا التركيز يتمحور حول القطاعات ذات المخاطر النظامية الأعلى، ويتم حساب مؤشرHHI المعدل بالمخاطر لكل بنك في الفترة (t) كما يلي:

$$\textbf{Risk Adjusted HHI} = \sum_{i=1}^{n} \beta_{it} X_{it}^2$$

حيث β_{it}: تمثل المخاطر النظامية في كل قطاع، وتحسب بنسبة التباين المشترك بين عائد السوق وعائد القطاع $\mathbf{cov(R_{mt},R_{it})}$ على تباين عائد السوق $(\delta^2_{R\,mt})$:

$$\beta_{it} = \frac{\mathbf{cov(R_{mt},R_{it})}}{\delta^2_{R\,mt}}$$

n : عدد القطاعات التي تتضمنها المحفظة؛

R_{mt} : عائد السوق في الفترة (t)؛

R_{it} : عائد القطاع i في الفترة (t).

ثانيا: علاقة التنويع في محفظة القروض بالعائد والمخاطرة:

اختلفت أراء المنظرين والباحثين الاقتصاديين حول طبيعة العلاقة بين استراتيجية التنويع ومستويات العائد والمخاطرة في محفظة القروض، حيث يرى البعض أن التنويع يعد من أهم أساليب السيطرة على مخاطر التركز الائتماني، وخاصة التنويع القطاعي والتنويع الجغرافي، حيث تشير الاحصائيات إلى أن البنوك التي لها نشاطات في عدة مناطق جغرافية تتميز بالاستقرار في تحقيق الأرباح[47]، وهذا ما يؤيد النظرية التقليدية للمحفظة التي ترى أن التنويع يؤدي إلى تحسين أداء البنوك[48]؛ إلا أن البعض الآخر يرى أن التنويع قد يكون مكلفا بالنسبة للبنك مما قد يؤثر على العائد المحقق، حيث يتطلب التنويع قدرة البنك على الفهم والتحكم الشامل في درجة الاختلاف في القطاعات أو المناطق على مستوى مكونات المحفظة من أجل تحقيق المراقبة الفعالة للقروض، إلا أن هذه القدرة على المراقبة الفعالة قد لا تتوفر لدى البنك خاصة في ظل التحول إلى قطاعات جديدة، مما يزيد من احتمالية مساهمة التنويع في فشل البنك و عدم قدرته على الرقابة حتى فيما يتعلق بالقطاعات الأصلية انشاط البنك، وقد يؤثر التنويع أيضا على رأس المال المطلوب حيث أن البنك الأكثر تنوعا قد يكون بحاجة أكبر نسبيا إلى الزيادة في رأس المال خاصة إذا كان التنويع ينطوي على التوسع في قطاعات يكون فيها البنك أقل فعالية، وهذا ما يجعل من التنويع سياسة غير جذابة[49]، فالبنك قد يواجه بعض القيود التي تعيق قدرته على التنويع الفعال، ويرتبط ذلك بارتفاع تكلفة التنويع من جهة، وهذا من خلال عدم القدرة على التقييم الفعال والمستمر لنشاط العملاء المقيمين في مناطق جغرافية بعيدة، ومن جهة أخرى بإمكانية استفادة البنك أكثر من تركيز نشاطه على عدد معين من العملاء خاصة الذين ينتمون جغرافيا إلى المنطقة التي ينشط فيها البنك، حيث من شأن هذا النوع من التركيز أن يكسب البنك منافع عديدة كارتفاع حجم ودائع هؤلاء العملاء لديه، والمساهمة في التنمية المحلية.[50]

في هذا الإطار، نجد أن نظرية تمويل الشركات تشجع البنوك على التركيز أكثر من التنويع، من أجل تحقيق أكبر فائدة ممكنة من خبرات الإدارة والحد من مشكلات الوكالة بما ينعكس إيجابا على أداء البنوك[51]، ويذهب مؤيدي هذه النظرية إلى أن التركز في محفظة القروض من شأنه التخفيض من المخاطر الائتمانية ، حيث أن انخفاض نسبة التنويع في القروض أو في العملاء يؤدي إلى زيادة قدرة البنك وخبرته في مراقبة القروض المشكوك فيها[52]؛ عموما، يمكن لإدارة الائتمان في البنك الاستفادة من إيجابيات التنويع بضمان تحقيق العائد و تخفيض المخاطرة، وذلك من خلال الأخذ بمنهج التنويع الكفء (تنويع ماركويتز)، لأنه يسمح بالتحوط ضد المخاطر المحتملة بتخفيضها إلى أدنى مستوى ممكن[53]، حيث يفترض مبدأ التنويع الكفء أن هناك درجة تنويع مثلى للمحفظة، تكون المخاطر عندها بأدنى حدودها وعند مستوى معين من العائد، إذ أن تجاوزها يؤدي إلى حدوث تأثيرات عكسية مما يعني تشتت المحفظة و ارتفاع تذبذب العوائد المتولدة منها[54]، كما تجدر الإشارة إلى أن التحكم في التنويع الجغرافي من حيث القدرة على المراقبة أصبح أكثر سهولة مع تطور تقنيات الصيرفة الالكترونية.

II – الطريقة والأدوات :

II.1– عينة الدراسة و طريقة جمع البيانات :

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع البنوك التجارية المدرجة في سوق المال الكويتي خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020 والبالغ عددها تسعة بنوك، بينما تضم عينة الدراسة 5 بنوك منها، وهي (بنك الخليج، مجموعة بنك التجاري الكويتي، البنك الأهلي الكويتي، بنك الكويت الوطني، بنك بوبيان)، وقد بلغ عدد المشاهدات الكلية 55 مشاهدة. ومن أجل جمع البيانات الضرورية، تم الاعتماد على التقارير السنوية لمجالس إدارة هذه الشركات وعلى القوائم المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني لسوق المال الكويتي.[55]

II.2– متغيرات الدراسة:

تم اختيار متغيرات الدراسة وأسلوب قياسها بناءا على الدراسات السابقة، وبما يتفق مع ما هو مفصح عنه في سوق المال الكويتي

أولا – المتغيرات التابعة

1- **معدل عائد محفظة القروض** (Return on loan portfolino): وهو مؤشر يقيس قدرة البنك على توليد الأرباح من استثمار موارده المالية المتاحة في نشاط الإقراض الأكثر ربحية للبنك، ويحسب كما يلي :

$$RLP = \frac{\text{الفوائد و العمولات من القروض}}{\text{إجمالي القروض}}$$

2- **مخاطر محفظة القروض** (Loans portfolio risk): يتم قياس مخاطر محفظة القروض في البنوك عينة الدراسة وفقا للعلاقة التالية :

$$LPR = \frac{\text{مخصصات خسائر القروض}}{\text{إجمالي القروض}}$$

وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على انخفاض كفاءة البنك في توظيف موارده في أصول جيدة، والعكس صحيح

ثانيا- المتغيرات المستقلة:

1-التنويع : تم الاعتماد في قياس التنويع في محفظة القروض على مؤشر هرفندال هيرشمان، حيث تم التركيز على شكلين من التنويع هما:

أ-التنويع من حيث طبيعة العميل (HHI1):تبين الإفصاحات السنوية للبنوك عينة الدراسة أن إجمالي القروض والسلف (**X**) توزع بالشكل الآتي: قروض وسلف ممنوحة للأفراد ($\mathbf{X_1}$)، وقروض وسلف ممنوحة للشركات ($\mathbf{X_2}$)، وانطلاقا من مؤشر هرفندال هيرشمان المذكور سابقا يمكننا حساب التنويع في محفظة القروض على مستوى طبيعة العميل (HHI1) من خلال المعادلة التالية:

$$HHI1 = \left(\frac{X_{1i}}{X_i}\right)^2 + \left(\frac{X_{2i}}{X_i}\right)^2$$

ب-التنويع الجغرافي(HHI2): تبين الإفصاحات السنوية أيضا أن إجمالي القروض والسلف (**X**) توزع جغرافيا بالشكل الآتي: قروض وسلف ممنوحة إلى الشرق الأوسط ($\mathbf{X_3}$)، قروض وسلف ممنوحة إلى غرب أوربا ($\mathbf{X_4}$)، قروض وسلف ممنوحة إلى أسيا ($\mathbf{X_5}$)، وقروض وسلف ممنوحة إلى باقي دول العالم ($\mathbf{X_6}$)، واعتمادا على مؤشر هرفندال هيرشمان يمكننا حساب التنويع في محفظة القروض وفقا للتوزيع الجغرافي وفقا للمعادلة التالية:

$$HHI2 = \left(\frac{X_{3i}}{X_i}\right)^2 + \left(\frac{X_{4i}}{X_i}\right)^2 + \left(\frac{X_{5i}}{X_i}\right)^2 + \left(\frac{X_{6i}}{X_i}\right)^2$$

ثالثا . المتغيرات الضابطة :

عائد محفظة القروض ومخاطرها لا يتأثران فقط بالتنويع ولكن يمكن أن يتأثر بعوامل خاصة وداخلية بالبنك نفسه، لذلك تم إدخال بعض المتغيرات الضابطة :

1. **مؤشر مخاطر السيولة LR2**: وهو مؤشر يقس مدى قدرة البنك على تلبية التزاماته اتجاه الغير أو تمويل زيادة الأصول ويحسب بقسمة النقد على إجمالي الأصول.
2. **نسبة التوظيف LR1**: وهو أحد مؤشرات السيولة ويحسب بقسمة إجمالي القروض على إجمالي الودائع.

II.3- نموذج الدراسة:

تقترح هذه الدراسة نموذجين ، يدرس النموذج الأول العلاقة بين المتغير التابع المتمثل في عائد محفظة القروض والمتغيرات المستقلة المتمثلة في التنويع في محفظة القروض من حيث طبيعة العميل ومن حيث التوزيع الجغرافي، هذا وسيتم تعزيز النموذج بمتغيرات ضابطة وذلك لضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وللتقليل من نسبة الخطأ العشوائي في النموذج، أما النموذج الثاني فهو يدرس هذا النموذج العلاقة بين المتغير التابع المتمثل في مخاطر محفظة القروض والمتغيرات المستقلة المتمثلة في التنويع في محفظة القروض من حيث طبيعة العميل ومن حيث التوزيع الجغرافي.

II.4- أداة الدراسة:

لتقدير نموذجي الدراسة تم الاستعانة بأسلوب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، وذلك لكون عينة الدراسة تحتوى سلسلة بيانات مقطعية ممثلة في مجموعة من البنوك بالإضافة إلى سلسلة بيانات زمنية للفترة الممتدة من 2010إلى 2020، ولاختيار النموذج المناسب من نماذج بانل، تم الاعتماد على اختبار فيشر F للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة، واختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية.

III- النتائج ومناقشتها :

III- 1 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

يعرض هذا الجزء من التحليل نتائج الإحصاء الوصفي الذي تم إجراءه على بيانات الدراسة والمتمثلة في المتوسط الحسابي والانحراف **المعياري والحد** الأعلى، والأدنى للقيم، وتوضح نتائج هذا التحليل في الجدول (1):

أولا: بالنسبة لمتغير التنويع حسب طبيعة العميل HHI1، بلغ متوسط قيمة مؤشر التنويع حسب طبيعة العميل 0.58، وهي قيمة مقبولة بالنظر إلى أن القروض الموجهة للشركات من الطبيعي أن تكون مبالغها أكبر مقارنة بالقروض الموجهة للأفراد، و هذا ما يجعل مستوى التركيز يتجه إلى قروض الشركات، إلا أننا لاحظنا أن تحسنا ملحوظا في قيمة التعرض النسبي للقروض الموجهة للأفراد لدى أغلب بنوك العينة خلال الفترة محل الدراسة، مما يدل على زيادة اتجاه هذه البنوك إلى تمويل القطاع الفردي والعائلي(أو ما يسمى بصيرفة التجزئة)، والتي أصبحت تعتبر من أهم مصادر تعظيم العوائد في البنوك التجارية، خاصة مع تنامي استعمال البطاقات الائتمانية والبطاقات الذكية واتساع مجال التجارة الالكترونية، كما نلاحظ أيضا أن البنك التجاري الكويتي كان الأقل تنويعا من حيث طبيعة العميل حيث سجل أعلى قيمة لمؤشر **HHI1** (0.795)، بسبب ارتفاع نسبة القروض الموجهة للشركات في هذا البنك.

ثانيا: بالنسبة لمتغير التنويع الجغرافي HHI2،نلاحظ ان درجة التنويع الجغرافي لدى البنوك محل الدراسة كانت أقل مقارنة بالتنويع حسب طبيعة العميل، حيث بلغت قيمة متوسط مؤشر **HHI2** 0.89، وهي قيمة مرتفعة تدل على ارتفاع مستويات التركيز في توزيع القروض حسب المناطق الجغرافية، حيث تحتل القروض الموجهة للكويت و الشرق الأوسط النسبة الأكبر مقارنة بالقروض الموجهة لباقي دول العالم، ما يعني تركيز البنوك محل الدراسة على التمويل على المستوى المحلي (الكويت) والإقليمي(دول الخليج الأخرى)، حيث تراوحت قيمة التعرضات النسبية للقروض الممنوحة في الكويت الشرق الأوسط بين 87**%** و 99 **%** ، في حين لم تتجاوز قيمة التعرضات النسبية للقروض الممنوحة في كل من أوروبا وآسيا مستوى 2 **%** في أغلب سنوات الدراسة؛ كما نلاحظ أيضا أن بنك بوبيان سجل أعلى قيمة لمؤشر **HHI2** (0.9998)، وهو يتميز بتركز نشاطه التمويلي على منطقة الكويت والشرق الأوسط، وقد يعود ذلك لكونه بنكا إسلاميا، من جهة أخرى نلاحظ ان البنك الأهلي الكويتي كان الأحسن تنويعا من حيث المنطقة الجغرافية، حيث سجل أقل قيمة لمؤشر**HHI2** (0.5917)، ويتضح ذلك من خلال التحسن الملحوظ في قيمة التعرضات النسبية للقروض الممنوحة خارج الكويت الشرق الأوسط لدى هذا البنك مقارنة بالبنوك الأخرى.

ثالثا: بالنسبة لمتغير عائد محفظة القروض، نلاحظ أن متوسط العائد لدى البنوك محل الدراسة بلغ نسبة 6**%** ، حيث سجل البنك التجاري الكويتي أعلى قيمة للعائد (0.0923) مع أنه كان البنك الأقل تنويعا من حيث طبيعة العميل، وهو ما قد يشير إلى عدم وجود علاقة مباشرة بين التنويع حسب طبيعة العميل و مستوى عائد محفظة القروض، إى أن الفصل في هذا سيكون بعد تقدير العلاقة بين المتغيرين إحصائيا فيما يلي من هذه الدراسة.

رابعا: بالنسبة لمتغير مخاطر محفظة القروض، نلاحظ أن نسبة المخاطر الائتمانية لدى البنوك محل الدراسة كانت منخفضة، إذ بلغ متوسطها 4.77**%**، ما يدل على جودة القروض الممنوحة من طرف هذه البنوك، وقد سجل البنك الأهلي الكويتي أدنى قيمة لنسبة المخاطر قدرت بـ 0.0079، وتجدر الإشارة إلى أن هذا البنك كان الأكثر تنويعا من حيث المنطقة الجغرافية، كما ان البنك التجاري الكويتي سجل أعلى نسبة مخاطر قدرت بـ 0.0904 مع العلم ان هذا البنك كان الأقل تنويعا حسب طبيعة العميل، وقد تشير هذه النتائج إلى دور التنويع في تخفيف المخاطر التي تتعرض لها محفظة القروض، لكن تأكيد ذلك أو نفيه سيتم بعد اختبار فرضيات الدراسة.

إضافة إلى ما سبق، تشير جميع قيم الانحراف المعياري للمتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة المرتبطة بالتنويع، إلى عدم وجود اختلاف بين البنوك محل الدراسة في درجات التنويع ومستويات العائد والمخاطرة، حيث نلاحظ ان قيم الانحراف المعياري كانت منخفضة ما يعني انخفاض تشتت البيانات داخل العينة.

III- 2 عرض وتحليل نموذج الدراسة الأول

سيتم من خلال ما يلي عرض وتحليل نتائج تقدير النموذج الأول المشار له في المعادلة رقم (1) والذي يدرس العلاقة بين عائد محفظة القروض والمتغيرات المستقلة المتمثلة في التنويع في محفظة القروض من حيث طبيعة العميل ومن حيث التوزيع الجغرافي، ولكن قبل ذلك لابد من التأكد من عدم وجود الارتباط المعنوي القوي بين المتغيرات التفسيرية من أجل تفادي مشكلة الازدواجية، ثم إجراء اختبار التجانس لتأكد من خصائص النموذج تتوافق مع بنية نماذج البانل.

أولا : الارتباط بين المتغيرات المستقلة :

تشير مصفوفة الارتباط الوصفي إلى العلاقة الثنائية بين كل متغيرين من متغيرات النموذج والنتائج موضحة في الجدول (2) وتشير نتائج هذا الأخير إلى وجود علاقة ارتباط بيرسون معنوية بين معدل عائد محفظة القروض وكل من التنويع حسب طبيعة العميل ومؤشر مخاطر السيولة، وقد تراوحت العلاقة بين المتغيرات المفسرة فيما بينها بين وجود الارتباط المعنوي وغير المعنوي، ولكن المهم أن هذا الارتباط لم يتجاوز نسبة 33% في كل الحالات، وهو ما يؤكد غياب مشكل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة، والذي قد يؤدي وجوده إلى نتائج مضللة.

ثانيا : نتائج اختيار نموذج الدراسة المناسب لتقدير المعادلة (1)

وفقا لأسلوب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية تم تقدير ثلاث نماذج ، نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة والنتائج ملخصة في الجدول (3)، هذا الاخير الذي يتضح من خلاله أن النماذج الثلاثة مقبولة إحصائيا وذلك لكون القيم الاحتمالية الكلية ((Prob(F-statistic) للنماذج الثلاثة أقل من (0.05)، كما يتضح كذلك من خلال الجدول (3) اختلاف نتائج التقدير بين النماذج الثلاثة، لذا وجب المفاضلة بين هذه النماذج واعتماد نتائج النموذج الأنسب، وقرار المفاضلة يتوقف على نتائج اختبارات التحديد. للاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة تم استعمال اختبار F المقيد، ونتائجه موضحة في الجدول (4)، حيث بلغت قيمة F المحسوبة 7.196 وهي أكبر من F المجدولة المقدرة بـ 2.75، ومنه النموذج الأنسب هو نموذج التأثيرات الثابتة.

الخطوة التالية تتمثل في المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وذلك باستخدام اختبار Hausman، وقد أسفرت نتائج هذا الاختبار على أن النموذج الأنسب هو نموذج التأثيرات الثابتة حيث قدرت إحصائية هوسمان بـ 28.784 (كما يظهر في الجدول(5)) وهي اكبر من كاي تربيع من الدرجة الرابعة والبالغة 9.49 عند مستوى معنوية 5% ، ويؤكد على ذلك القيمة الاحتمالية (P-value) التي قدرت بـ 0.0002 وهي اقل من مستوى المعنوية 5%.

بعد التأكد من أن النموذج المناسب هو نموذج التأثيرات الفردية الثابتة تم إضافة المتغيرات الوهمية (D2, D3,D4, D5) التي تعبر عن كل بنك والنتائج موضحة في الجدول (6)،كما تم إجراء اختبار Wald لتأكد من أن النموذج الأمثل هو بالفعل نموذج التأثيرات الفردية الثابتة أولا، وقد أسفرت نتائجه على تأكيد نتائج الاختبارات السابقة حيث كانت قيمة الاحتمال الخاصة بـ F و2 χ تساوي الصفر(الجدول 7)، وهي اقل من مستوى المعنوية 5%، ومنه النموذج الملائم لهذه لتقدير النموذج الأول, هو نموذج التأثيرات الثابتة، حيث تشير نتائج الاختبارات أعلاه إلى قبول المعلمات التالية للنموذج الأول:

$$RLP = D_i - 0.0067\ HHI1 + 0.0409\ HHI2 + 0.0464\ LR1 + 0.0299\ LR2 + \varepsilon_{it}$$
$$(0.57) \qquad (0.03) \qquad (0.08) \qquad (0.14)$$

حيث Di يمثل الأثر الثابت الخاص بكل بنك وقيمته مبينة في الجدول (6)،كما بلغ معامل التحديد لهذا النموذج 0,49.

III- 3 عرض وتحليل نموذج الدراسة الثاني.

سيتم من خلال ما يلي عرض وتحليل نتائج تقدير النموذج الثاني المشار له في المعادلة رقم (2) والذي يدرس العلاقة بين عائد مخاطر محفظة القروض والمتغيرات المستقلة المتمثلة في التنويع في محفظة القروض من حيث طبيعة العميل ومن حيث التوزيع وعلى اعتبار أن المتغيرات التفسيرية لهذا النموذج هي نفسها للنموذج الأول، والذي تبين أنها لا تواجه مشكلة الازدواجية، فسنمر مباشرة لتقدير نماذج البانل الثلاثة لهذه المعادلة، والنتائج ملخص في الجدول (8)، ولغرض تحديد النموذج الأكثر ملائمة من بين هذه النماذج تم استخدام كل من :

- اختبار F المقيد، والذي بينت نتائجه أن قيمة f المحسوبة تساوي 14.02 وهي أكبر من F المجدولة المقدرة بـ 2.75، ومنه النموذج الأنسب هو نموذج التأثيرات الثابتة؛

- اختبار Hausman، والذي أسفرت نتائجه على أن النموذج الأنسب هو نموذج التأثيرات الثابتة حيث قدرت إحصائية هوسمان بـ 56.08 (كما يظهر في الجدول(8)) وهي اكبر من كاي تربيع من الدرجة الرابعة والبالغة 9.49 عند مستوى معنوية 5% ، ويؤكد على ذلك القيمة الاحتمالية (P-value) التي قدرت بـ 0.0002 وهي اقل من مستوى المعنوية 5%.

III- 3-اختبار الفرضيات:

سيتم هنا اختبار فرضيات الدراسة انطلاقا من نتائج اختبارات المعنوية لمعاملات الانحدار، بالاعتماد على إحصائية (t) الموضحة في الجدولين رقم (3) و رقم (8).

-الفرضية الأولى: قدرت قيمة الاحتمال الخاصة باختبار(t) لمعامل الانحدار المتعلق بالتنويع حسب طبيعة العميل في النموذج الأول بـ (prob=0,5753) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0,05، مما يدل على أن التنويع حسب طبيعة العميل ليس له أثر معنوي على عائد محفظة القروض ، مما يجعلنا نرفض الفرضية الأولى للدراسة.

-الفرضية الثانية : بلغت قيمة الاحتمال الخاصة باختبار(t) لمعامل الانحدار الخاص بالتنويع الجغرافي في النموذج الأول بـ (prob=0,0353) وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05، مما يدل على أن التنويع الجغرافي له أثر معنوي على عائد محفظة القروض، وهو أثر طردي حيث أن قيمة معامل HHI2 موجبة، ويسمح لنا ذلك بتأكيد صحة الفرضية الثانية للدراسة.

-الفرضية الثالثة: يشير اختيار نموذج التأثيرات الثابتة بالنسبة للنموذج الأول، إلى وجود تأثيرات فردية لكل بنك على حدى، ما يعني أن هناك اختلاف من الناحية الإحصائية بين البنوك محل الدراسة من حيث تأثير التنويع على عائد محفظة القروض، وهذا ما يسمح لنا بتأكيد صحة الفرضية الثالثة.

-الفرضية الرابعة: قدرت قيمة الاحتمال الخاصة باختبار(t) لمعامل الانحدار المتعلق بالتنويع حسب طبيعة العميل في النموذج الثاني بـ (prob=0,2127) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0,05، مما يدل على أن التنويع حسب طبيعة العميل ليس له أثر معنوي على المخاطر المتعلقة بمحفظة القروض ، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة للدراسة.

-الفرضية الخامسة: بلغت قيمة الاحتمال الخاصة باختبار(t) لمعامل الانحدار الخاص بالتنويع الجغرافي في النموذج الثاني بـ (prob=0,5255) وهي أكبر ن مستوى المعنوية 0,05، مما يدل على أن التنويع الجغرافي ليس له أثر معنوي على المخاطر المتعلقة بمحفظة القروض ، مما ينفي صحة الفرضية الرابعة للدراسة.

-الفرضية السادسة :يشير اختيار نموذج التأثيرات الثابتة بالنسبة للنموذج الثاني ، إلى وجود تأثيرات فردية لكل بنك على حدى، ما يعني أن هناك اختلاف من الناحية الإحصائية بين البنوك محل الدراسة من حيث تأثير التنويع على المخاطر المرتبطة بمحفظة القروض، وهذا ما يسمح لنا بتأكيد صحة الفرضية السادسة.

IV- الخلاصة :

يعتبر التنويع من أهم الاستراتيجيات المستعملة في إدارة محفظة القروض في البنك، وهو يتضمن التوزيع الجيد للقروض التي تتكون منها المحفظة على مجموعات مختلفة من العملاء سواء من حيث شكلها، أو طبيعة نشاطها، أو القطاع التي تنتمي إليه، أو المنطقة التي تنشط فيها، وقد اختلفت آراء الباحثين حول أثر التنويع على عائد محفظة القروض وخاطرها انقسمت بين مؤيد للدور الإيجابي الذي يلعبه التنويع في تحسين عائد المحفظة والتخفيف من مخاطرها، وبين معارض لذلك من خلال تفضيل استراتيجية التركيز لإدارة محفظة القروض على اعتبار أن التنويع يؤثر سلبا على عوائد المحفظة، وقد هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى تأثير التنويع في محفظة القروض على عائد محفظة القروض ودرجة المخاطرة فيها، وذلك على مستوى عينة من البنوك التجارية العاملة في الكويت، والتي تولي أهمية كبيرة لسياسة التنويع كأداة للتقليل من المخاطر، وقد ركزت الدراسة على التنويع من حيث طبيعة العميل وكذا التنويع الجغرافي، ما يجعلها تختلف عن الدراسات السابقة في الموضوع والتي ركز معظمها على التنويع القطاعي.

IV- 1- نتائج الدراسة: انطلاقا مما سبق توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- وجود تقارب كبير في درجة التنويع لدى البنوك الكويتية محل الدراسة والتي تتميز بالانخفاض، سواء من حيث طبيعة العميل أو من حيث التنويع الجغرافي، فبالرغم من تركيز أغلب هذه البنوك على التنويع كوسيلة للتقليل من المخاطر، إلا أن مستوى التنويع ما يزال غير كاف خاصة فيما يتعلق بالتنويع الجغرافي، وذلك بالنظر إلى إمكانيات البنوك الكويتية وتطورها في مجال الصيرفة الإلكترونية والذي من شأنه المساهمة في استفادة هذه البنوك من إيجابيات التنويع الجغرافي، مع تجنب سلبياته من خلال قدرتها على التحكم والمراقبة باستعمال التقنيات الحديثة والآمنة للدفع الالكتروني؛
- تقارب مستويات العائد والمخاطرة المرتبطة بمحفظة القروض لدى البنوك الكويتية محل الدراسة واستقرارها، وقد يعود ذلك إلى تركز نشاط معظم هذه البنوك على المستوى المحلي والإقليمي، مع تميز هذه المنطقة بالاستقرار الاقتصادي بشكل عام؛
- يؤثر التنويع الجغرافي بشكل طردي ومعنوي على عائد محفظة القروض لدى البنوك الكويتية محل الدراسة، من خلال إمكانية الاستفادة من توسع نطاق الخدمات، إلا أنه لا يؤثر بشكل معنوي على المخاطر المرتبطة بمحفظة القروض؛
- لا يؤثر التنويع حسب طبيعة العميل بشكل معنوي على عائد ومخاطر محفظة القروض؛
- تختلف درجة تأثير التنويع على عائد ومخاطر محفظة القروض من بنك إلى آخر.

IV – 2- التوصيات: انطلاقا مما سبق، يمكننا لفت انتباه البنوك بشكل عام، والبنوك محل الدراسة بشكل خاص إلى ضرورة الاهتمام بالتنويع القطاعي أو الجغرافي، لأن إيجابياته –في نظرنا–تفوق سلبياته، وخاصة بالنظر إلى الخبرات والإمكانيات المالية والتقنية للبنوك الكويتية التي تسمح لها بالتنويع في محافظها الإقراضية بشكل أحسن مع القدرة على التحكم في تكلفة هذا التنويع.

IV- 3- آفاق الدراسة: يبقى موضوع التنويع في محفظة القروض وعلاقته بأداء المحفظة مجالا واسعا للبحث، وفي هذا الإطار يمكن للباحثين تناول إشكاليات أخرى لم تتطرق إليها الدراسة مثل:

-دراسة مدى تأثير التنويع القطاعي على أداء محفظة القروض؛

-قياس أثر التنويع في محفظة القروض على العائد باستعمال مؤشر HHI المعدل.

- ملاحق :

جدول رقم (1) : الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
RLP	0.0590	0.01	0.0410	0.0923
LPR	0.0477	0.02	0.0079	0.0904
HHI1	0.5814	0.12	0.0000	0.795
HHI2	0.8907	0.09	0.5917	0.9998
LR1	0.1055	0.04	0.0106	0.1922
LR2	0.8094	0.08	0.6388	1.0140

المصدر :.من إعداد الباحثتان اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9

جدول رقم (2) : مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج الأول

Correlation / Probability	RLP	HHI1	HHI2	LR1	LR2
RLP	1.000000				

HHI1	0.445577	1.000000			
	0.0007	-----			
HHI2	-0.002783	-0.300744	1.000000		
	0.9839	0.0257	-----		
LR1	-0.304481	-0.032307	-0.268627	1.000000	
	0.0048	0.8149	0.0474	-----	
LR2	-0.094540	-0.300237	-0.132565	-0.239898	1.000000
	0.4924	0.0259	0.3346	0.0777	-----

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9

جدول رقم (3) : نتائج تقدير نماذج البانل للمعادلة (1)

RPLالمتغير التابع			
T=11(2010-2020), N=5, T*N=55			
المتغيرات المستقلة	نموذج الانحدار التجميعي PRM	نموذج التأثيرات الثابتة FEM	نموذج التأثيرات العشوائية REM
Constant	-0.020840	-0.010556	-0.020840
HHI1	0.046360***	0.006736	0.046360***
HHI2	0.029299*	0.040955**	0.029299**
LR1	-0.0670162**	0.046411*	0.067162***
LR2	0.024331	0.029965	0.024331
R-squared	0.294435	0.566005	0.294435
Adjusted R-squared	0.237990	0.490528	0.237990
Prob(F-statistic)	0.001367	0.000002	0.001367
*تشير إلى أن المعلمة ذات دلالة إحصائية عند 10%، **تشير إلى أن المعلمة ذات دلالة إحصائية عند 5%، ***تشير إلى أن المعلمة ذات دلالة إحصائية عند 1%			

المصدر:من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

جدول رقم (4) : نتائج اختبارF المقيد للنموذج الأول

Redundant Fixed Effects Tests

Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	7.196071	(4,46)	0.0001
Cross-section Chi-square	26.728150	4	0.0000

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9

جدول رقم (5) : نتائج اختبار هوسمان للنموذج الأول

Correlated Random Effects - Hausman Test

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	28.784284	4	0.0000

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9

جدول رقم (6) : قيم الآثار الثابتة الفردية للنموذج الأول (المعادلة 1)

البنك	الخليج	الأهلي	التجاري	الكويت الوطني	بوبيان
Fixed Effect	-0.004933	0.011388-	0.0109-13	0.0122-86	0.006473
Prob	0.8579	0.0268	0.0118	0.0272	0.1897

المصدر :.من إعداد الباحثتان اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9

جدول رقم (8) : نتائج تقدير نماذج البانل للمعادلة الثانية (2) مع اختبارات التحديد

المتغير التابع PLR			
T=11(2010-2020), N=5, T*N=55			
المتغيرات المستقلة	نموذج الانحدار التجميعي PRM	نموذج التأثيرات الثابتة FEM	نموذج التأثيرات العشوائية REM
Constant	-0.027755	0.023753	-0.027755
HHI1	0.029116	-0.028322	0.029116*
HHI2	-0.008786	-0.022674	-0.008786

جدول رقم (7) : نتائج اختبار

Wald Test:

Test Statistic	Value	Df	Probability
F-statistic	430.8488	(9, 46)	0.0000
Chi-square	3877.639	9	0.0000

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9

LR1	0.152351**		0.033345	0.152351***
LR2	0.062103		0.070514**	0.062103**
R-squared	0.154742		0.619132	0.154742
Adjusted R-squared	0.087121		0.552894	0.087121
Prob(F-statistic)	0.072800		0.000000	0.072800
اختبارات التحديد	Fixed Effects Tests		Hausman Test	
	Cross-section F	14.021865	Chi-Sq. Statistic	56.087462
	Prob.	0.00000	Prob.	0.00000

تشير إلى أن ***، %تشير إلى أن المعلمة ذات دلالة إحصائية عند 5**، %تشير إلى أن المعلمة ذات دلالة إحصائية عند 10* %المعلمة ذات دلالة إحصائية عند 1

المصدر:من إعداد الباحثتان اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي 9

- الإحالات والمراجع:

[1] Yibing Chen et all(2013), **Sectoral Diversification and the Banks' Return and Risk**: **Evidence from Chinese Listed Commercial Banks**, Procedia Computer Science 18,p 1737.

[2] أنس هشام المملوك(2020)، **أثر مخاطر التركز الائتماني القطاعي في ربحية ومخاطر المصارف**: دراسة تطبيقية عمى المصارف الاسلامية الخاصة في سورية، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد(64) العدد (1)، سورية: جامعة تشرين، ص590.

[3] Yibing Chen et all(2013),**op cit**,p1738.

[4] عصام إسماعيل، **مخاطر التركز الائتماني في المؤسسات المالية والمصرفية**، صندوق النقد الدولي: سلسلة كتيبات تعريفية (العدد12)، 2021، ص4.

[5] Acharya. V, Hasan. I & Saunders. A(2006), **Should banks be diversified? Evidence from individual bank loan portfolios**,Journal of Business 32,p 1355-1412.

[6] مُحَمَّد داود عثمان(2008)، **أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin's Q**، أطروحة دكتوراه في تخصص المصارف، الأردن: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية كلية العلوم المالية والمصرفية.

[7] Benjamin M. Tabak, Dimas M. Fazio& Daniel O. Cajueiro(2010), **The Efects of Loan Portfolio Concentration on Brazilian Banks' Return and Risk** , Banco Central do Brasil : Working Paper Series n^0 215,p1-146.

[8] Yibing Chen et all(2013),**opcit**.

9 غدوان علي علي(2015)، **أثر تركز المحفظة الائتمانية في أداء المصارف: دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(31)العدد(2)، سوريا: جامعة دمشق، ص ص

10 آفين فائق(2015)، **أثر تنويع محفظة القروض في عائد ومخاطر المحفظة**، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، سوريا: كلية الاقتصاد جامعة حلب.

[11] محمد الغرايبة، ديمة درادكة، ولاء الباش(2016)، **أثر التنويع في محافظ القروض على عائد البنوك– دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية**، مجلة المنارة، المجلد (22)، العدد(2)، الأردن: جامعة آل البيت، ص ص

[12] Reza Raei et all(2016), **Study of the Relationship between Credit Diversification Strategy and Bank's Credit Risk and Return : Evidence from Tehran StockExchange (TSE)**, Procedia Economics and Finance (36) ,p 62 – 69.

13 حسين بلعجوز، عفاف بشيري(2016)، **إدارة مخاطر الائتمان للمحافظ الاستثمارية باستخدام تنويع ماركويتز– دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية**–، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية العدد 7 السنة السابعة، الجزائر: جامعة الشهيد حمة لخضر–الوادي، ص ص 195–222.

[14] أنس هشام المملوك(2020)، **مرجع سابق**.ص؟

[15] Japan Huynh, Van Dan Dang(2020) ,**A Risk–Return Analysis of Loan Portfolio Diversification in the Vietnamese Banking System**, Journal of Asian Finance, Economics and Business (7) n^0 9, p 105–115.

[16]منير ابراهيم هندي (2000)، **إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات**، الطبعة الثالثة ، الاسكندرية : المكتب العربي الحديث، ص313.

[17] أنس هشام المملوك(2014)، **مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية: دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد النقدي والمالي، سوريا: كلية الاقتصاد جامعة دمشق، ص124.

[18] نفس المرجع، ص 129.

[19] آفين فائق(2015)، **مرجع سابق**، ص30.

[20] منير ابراهيم هندي (2000) ، **مرجع سابق**، ص 292.

[21] عبد المطلب عبد الحميد(2000)، **البنوك الشاملة: عملياتها وإدارتها**، الاسكندرية: الدار الجامعية، ص128.

[22] آفين فائق(2015)، **مرجع سابق**، ص56.

[23] منير ابراهيم هندي (2000) ، **مرجع سابق**، ص 293.

[24] أنظر: آفين فائق(2015)، **مرجع سابق**، ص 57.

[25] قاسم محمد حمود(2019)، **تحليل مدى تركيز وتنويع محفظة القروض باستخدام نموذج(هيرشمان–هيرفندال) وأثرهما على عائد مخاطرة المصرف: دراسة تطبيقية على عينةٌ من المصارف التجارية العراقية للمدة(2006–2017)**، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، العراق: كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، ص54.

[26] منير ابراهيم هندي (2000) ، **مرجع سابق**، ص 306.

[27] محمد فتحي البديوي(2012)، **إدارة البنوك**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ص 94.

[28]عبد الغفار حنفي(2008)، **إدارة المصارف**، الاسكندرية: الدار الجامعية، ص 371.

[29] محمد أحمد الأفندي(2009)، النقود والبنوك، صنعاء: جامعة العلوم والتكنولوجيا ،ص 154.

[30]أنس هشام المملوك(2020)، **مرجع سابق**، ص 595.

[31] عصام اسماعيل(2021)، **مخاطر التركز الائتماني في المؤسسات المالية والمصرفية**، صندوق النقد العربي، ص 11.

[32] قاسم محمد حمود(2019)، **مرجع سابق**، ص 23.

[33] عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن يوسف قلبه(2019)، **القياس و الإفصاح المحاسبي عن مخاطر التركز الائتماني في البنك في ضوء المعايير المحاسبية ومقررات بازل II و III "دراسة تطبيقية"**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة ، مصر: كلية التجارة جامعة المنصورة، ص10.

[34] أنظر: منير ابراهيم هندي (2000) ، **مرجع سابق**، ص 307؛

آفين فائق(2015)، مرجع سابق، ص 64.

[35] آفين فائق(2015)، **مرجع سابق**، ص 64.

[36] منير ابراهيم هندي (2000) ، **مرجع سابق**، ص 318.

[37] Reza Raei et all(2016), **op cit** ,p63.

[38] منير ابراهيم هندي (2000) ، **مرجع سابق**، ص 343.

[39] قاسم محمد حمود(2019)، **مرجع سابق**، ص34؛

Andrew Winton(1999)**, Don't Put All Your Eggs in One Basket?Diversification and Specialization in Lending**, Working paper available at: www.readcube.com/articles/10.2139%2Fssrn.173615,p2.

[40] عصام اسماعيل(2021)، **مرجع سابق**، ص21.

[41] قاسم محمد حمود(2019)، **مرجع سابق**، ص33.

[42] منير ابراهيم هندي (2000) ، **مرجع سابق**، ص ص318-319..

[43] قاسم محمد حمود(2019)، **مرجع سابق**، ص31.

[44] منير ابراهيم هندي (2000) ، **مرجع سابق**، ص 321.

[45] محمد داود عثمان(2008)، **مرجع سابق**، ص 59.

[46] أنظر:

آفين فائق(2015)، **مرجع سابق**، ص ص 82-83؛

Yibing Chen et all(2013),**op cit**,p1739.

[47] أنس هشام المملوك(2020)، **مرجع سابق**، ص 602.

[48] غذوان علي علي(2015)، **مرجع سابق**، ص 132.

[49] Andrew Winton(1999)**, op cit**,p21-22.

[50] منير ابراهيم هندي (2000) ، **مرجع سابق**، ص 344.

[51] غذوان علي علي(2015)، **مرجع سابق**، ص 132.

[52] Reza Raei et all(2016), **op cit** ,p63.

[53] زميت زينب(2018)، **المخاطر الائتمانية ودور تقنية التنويع و عقود مبادلة التعثر الائتماني في التخفيف منها**، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية المجلد 2 ، العدد 1 ، الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي آفلو، ص61.

[54] قاسم محمد حمود(2019)، **مرجع سابق**، ص 35.

[55] www.boursakuwait.com.kw.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

سهام بوخلالة، نورة محدي (2022)، أثر إستراتيجية التنويع على عائد ومخاطر محفظة القروض في البنوك الكويتية ، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 08 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 155-172.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Journal Of Quantitative Economics Stadies **is licensed under a** Creative Commons Attribution-